

وان تفاوت مكانهما لبعاليه عن الجهة والمكان فهو غير متصل  
 معيد بالمكان لا مطلقا ومنها ان قوله الانبياء من عرفت  
 منهم ومن لم يعرف **قال** نقالي منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم  
 نقصص عليك **واختلغا** في عدد من عرف منهم والمتشور فيه ما في  
 حديث ابي ذر رضي الله عنه عن عدي بن مردويه في تفسيره **قال** قلت يا  
 رسول الله كرا الانبياء قال مائة الف واربعه وعشرون **قلت** يا  
 رسول الله كرا الساجدين قال ثلثمائة وثلاثة عشر **قلت** يا  
 رسول الله من كان اولهم قال ادم ثم قال يا ابا ذر واربعه سرا يوتون  
 ادم وشيث و نوح و خنوخ وهو ادريس وهو اول من خط بالخط  
 واربعه من العرب هود و صالح و شعيب و نبيك يا ابا ذر و اول بني  
 من بني اسرائيل اى من بعد اولاد اسرائيل وهو يعقوب صلى الله عليه  
 و سلم و اخبرهم عيسى و اول النبيين ادم و اخبرهم نبيك **روى** هذا  
 الحديث بطوله الحافظ ابو حاتم بن حبان في كتابه الاوئاع و التقاسيم  
 و صححه لكن خالفه بن الجوزي فذكر في موضوعاته و انه لم يره  
 ابن هشام **قال** الحافظ ابن كثير و لا نسلك انه تكلم فيه غيره احد من  
 ائمة الجرح و التعديل من اجل هذا الحديث و انه اعلم **روى** ابو يعلى  
 كان من خلا من اخواني من الانبياء ثمانية الا ان بني تم كان عيسى بن مريم  
 ثم كنت انا **يا** حروف نداء للبعيد او للقريب المتزل من لته و هو ههنا  
 اشارة الى بعد مرتبة صلى الله عليه و سلم عن ان تلقى او تسمى **اسماء**  
 بالتون و النسب لاختلافه و هي موصوفة و هي من جنس التشبيه  
 بالمضات فتنبص لآخر على الاصح و قال الكسائي يجوز فيها المنصب  
 و الضم و نصب الفرافا و وجب النسب اذا كان العايد من الصفة اليها  
 ضميرية كما هنا و كما رجلا ضرب زيدا و الضم اذا كان ضمير خطاب

اولهم

كما

كما رجلا ضرب زيدا الا اني الخلاف في التنكير المقصود وهو قول الكوفي  
 لا ينادي مطلقا و المازني لا يتصور نداؤها لانه يقتضى الاقبال عليها  
 و عدم قصدها يقتضى عدمه قال و ما جاء من نانا منها ضرون و الكوفي  
 شرط صحة نداها ان تكون صفة في الاصل و حرف موصوفا نحو يا ادها  
 و المنع ان لم يكن كذلك و ذلك لان محل هذه الاحوال الاربعة حيث لم  
 توصف التنكير بمجراد و حرف و الاضروف و الاجاز نداؤها مطلقا انفا  
**فان قلت** ما ههنا تنكير مقصود فطعا كما يعلم مما ياتي و موصوفة  
 بحلة ماطا و لها سماء كما تقدر و حكمها امتناع فان قصدها يوجب  
 بناؤها على الضم و وصفها يوجب نصبها على الاصح كما تقدر فما المغلب  
 منهما حينئذ **قلت** لم ار للمخاه في هذه الصورة نصا و انما اطلقوا  
 في الموصوفة البناء في الموصوفة نصب و معنوم مما استحق ان يطلق  
 الموصوفة لتعنى انه لا فرق بين الموصوفة و غيرها و اطلاق الموصوفة  
 يقتضى انه لا فرق بين الموصوفة و غيرها لا يقال الوصف يستلزم المقصد  
 ومع ذلك لم ينظر المقصد معه لانما منع استلزامه له الا لا بدح ان الاعي  
 يقول يا رجلا صلحنا خذ بيدي من عيران يقصد احدا بعينه و لكن لا يبعد  
 ان يدار الامر في نحو هذه الصون على نظير الناظر فان اعتبر الوصف  
 اجرى عليه حكم السابق او التصد اجرى عليه حكمه و هو ان يجوز توثيقها  
 للضرون اجماعا ثم اختلفوا هل الاولي بقاء صفة او الاولي بالنسب  
 فالخليل و سيبويه و المازني على الاول على ما كان او تنكير مقصود فاتي  
 بن عمر و الجري و المراد على الثاني رد الي اصله كما عرفت للمصنف اية  
 اكثر عند توثيقه في الضرون **واختار** ابن مالك في شرح التسهيل  
 ابقاء الضم في العلم و النسب في التنكير المعينة لان تبيينها بالضم  
 ضعيف و بعض المتأخرين عكسه و هو اختيار النسب في العلم لعدم